

كي بي أم جي  
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث  
شارع ٢٣٠  
مبني ٢٤٦  
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة  
دولة قطر  
تلفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤  
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١  
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

### تقرير التأكيد المستقل المعقول

إلى السادة المساهمين في زاد القابضة (ش.م.ع.ق.).

### تقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات المساهمة والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر") كأتنا مجلس إدارة زاد القابضة (ش.م.ع.ق.) ("الشركة") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة") للقيام بمهمة تأكيد معقول على وصف مجلس الإدارة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ("الرقابة الداخلية على التقارير المالية") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ("البيان").

### مسؤوليات مجلس الإدارة

يتتحمل مجلس إدارة المجموعة مسؤولية التصريح بصورة عادلة بأن البيان خالي من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

يتضمن البيان، الموقع من مجلس الإدارة للمجموعة والذي تمت مشاركته مع كي بي أم جي بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٢٢ والذى من المقرر إرفاقه في التقرير السنوي للمجموعة، ما يلى:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ الرقابة الداخلية على التقارير المالية وفعاليتها التشغيلية؛
- وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لعمليات إدارة مخاطر الإراض و الانتمان، والخزينة ، ودفتر الأستاذ العام، والتقارير المالية، وتقنية المعلومات، والرقابة على مستوى المنشأة وضوابط الإفصاح والموارد البشرية؛
- تصميم وتنفيذ و فحص الضوابط الرقابية لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛
- تحديد الفجوات وحالات الفشل في الرقابة وكيفية معالجتها والإجراءات الموضوعة لمنع حالات الفشل المذكورة أو معالجة فجوات الرقابة.
- تحظيط وأداء اختبار الإدارة ، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن وضع والحفاظ على ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية استنادا إلى المعايير المقررة في إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريديواي و المعروف بـ COSO ("لجنة المنظمات الراعية" أو "إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")،

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

تضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ واختبار والحفظ على ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيان الحالي من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ. كما أنها تتضمن وضع أهداف الرقابة بما يتماشى مع إطار عمل اللجنة وصياغة ضوابط الرقابة وتنفيذها واختبارها لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة، واختيار السياسات وتطبيقها، ووضع الأحكام والتقديرات المعقولة في ظل الظروف، والحفظ على سجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التأكيد من تقييم الإدارة والموظفين المشاركون في إعداد البيان للتدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وإن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات الأعمال الهامة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن الالتزام بجميع القوانين واللوائح المطبقة على أنشطته.

### مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص بيان إطار عمل الرقابة الداخلية الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل معقول استناداً إلى الإثباتات التي تم الحصول عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠، "عمليات التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد، والذي يتطلب التخطيط للإجراءات وأداءها للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لأهداف الرقابة الواردة فيه.

كما نطبق المعيار الدولي لضوابط الجودة رقم ١، وبناء عليه نحتفظ بنظام شامل لضبط الجودة متضمناً السياسات والإجراءات المؤقتة بخصوص الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

وقد التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى من مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (التي تتضمن معايير الاستقلالية الدولية) (قواعد معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين)، المبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة وال موضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرعة والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني الذي يتضمن تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيان سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية التي تطبقها المجموعة على التقارير المالية ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي وضعتها المجموعة عند إعداد وعرض البيان في ضوء ظروف المهمة. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بتقييم العرض العام للبيان، وما إذا صممت الضوابط الداخلية المطبقة على التقارير المالية ونفذت بشكل مناسب خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- إجراء استفسارات من إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وعملية تحديد النطاق التي أجرتها الإدارة.
  - فحص المجالات التي تقع ضمن نطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة،
  - تقييم كفاية التالي:
    - مستندات الرقابة على مستوى العملية والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
    - مستندات الرقابة على مستوى المنشأة والمخاطر ذات الصلة والضوابط المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
    - مخاطر وضوابط تقنية المعلومات المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
    - ضوابط الإقصاص المشار إليها في مصفوفة المخاطر والرقابة.  - فهم المنهجية التي اتبعتها الإدارة في صياغة ضوابط الرقابة الداخلية واختبار تنفيذها.
  - فحص خطوات سير الإجراءات والتصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وإجراء معينة مستقلة لخطوات سير الإجراءات ، على أساس العينة، عند الضرورة؛
  - تقييم أهمية أي نقطة ضعف حدتها الإدارة في الرقابة الداخلية؛
  - تقييم أهمية أي فجوات إضافية تُكتشف عن طريق الإجراءات المتبعة؛
  - فحص خطط الإدارة لاختبار الفاعلية التشغيلية لتقييم مدى مقولية الاختبارات الخاصة بطبعتها ومدتها وتوقيتها، وما إذا تم اسناد مسؤوليات الاختبار بالصورة الصحيحة؛
  - فحص مستندات الاختبار الخاصة بالإدارة لتقييم ما إذا أجري اختبار الفاعلية التشغيلية للضوابط الرئيسية بواسطة الإدارة وفقاً لخطة الاختبار التي وضعتها الإدارة؛ و
  - إعادة إجراء اختبارات على الضوابط الرئيسية للتأكد من الاختبارات التي أجرتها الإدارة على الفاعلية التشغيلية.
- كجزء من هذا الارتباط ، لم نقم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها

## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### معلومات أخرى

ت تكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة الذي من المتوقع إتاحته لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيدرج البيان وتقرير تأكيدنا المعقول حوله في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي عند اطلاعنا عليه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

### خصائص البيان والقيود عليه

قد لا تمنع أو تكشف ضوابط الرقابة الداخلية المطبقة على التقارير المالية للمجموعة، بسبب طبيعتها، عن جميع الأخطاء أو حالات السهو في معاملات المعالجة أو تقديم التقارير، ونتيجة لذلك فإنها لا يمكن أن تقدم تأكيداً مطلقاً بأنه سيتم استيفاء أهداف الرقابة.

قد لا يكون التقييم التاريخي لصياغة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها مناسباً لفترات مستقبلية إذا حدث تغييراً في الظروف أو تراجعاً في درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، ومن ثم قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي هامة في البيئة الخاصة به.

### المعايير

المعايير المتبعة في هذه المهمة هي أهداف الرقابة المحددة فيها والتي يجري استناداً إليها قياس أو تقييم تصميم ضوابط الرقابة وتنفيذها وفاعليتها التشغيلية. وضعت المجموعة أهداف الرقابة داخلياً استناداً إلى المعايير الواردة في إطار عمل اللجنة.

### النتائج

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيَّنة في هذا التقرير ورهنها بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسبٍ لتكون أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي أجريناها، نرى أن بيان مجلس الإدارة يعرض بصورة عادلة أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صُمِّمت وطبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعال وفقاً لإطار

عمل لجنة المنظمات الراعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.



## تقرير التأكيد المستقل المعقول (تابع)

### القيود على استخدام التقرير

ينبغي ألا يعتبر تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من جانب أي طرف يرغب في ترتيب حقوق علينا بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض وفي أي سياق. أي طرف غير المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على تقريرنا أو نسخة منه، ويختار الاعتماد عليه (أو على أي جزء منه)، يقوم بذلك على مسؤوليته الشخصية. ولا نقبل أو نتحمل أي مسؤولية ونرفض أي التزام عن عملنا تجاه أي طرف آخر بخلاف المساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية، أو عن تقرير التأكيد المعقول، أو النتائج التي توصلنا إليها.

أصدرنا تقريرنا للمساهمين في المجموعة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن ينسخ أو يشار إليه أو يُفصّح عنه كلياً (فيما عدا ما يتعلق بالأغراض الداخلية للمجموعة) أو جزئياً، دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

جوبال بالاسوبر امانيات

كي بي ام جي

سجل مراقب الحسابات رقم ٢٥١

بترخيص من هيئة قطر للأسواق المالية: مدقق خارجي،

رخصة رقم ١٢٠١٥٣

١٧ أبريل ٢٠٢٢

الدوحة

دولة قطر

مرفق: بيان مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية